

البنك المركزي العراقي

دراسة بعنوان:
الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية
الاقتصاد العراقي

إعداد
المستشار وكالة
وليد عيدي عبد النبي

أيار // 2018

مفهوم الشمول المالي

- وضعت العديد من التعريفات الميسرة للشمول المالي منها:
- عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في استراتيجية الشمول المالي في العراق المعدة من قبله للسنوات (2018-2020) بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية.
 - هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها مثل حسابات الودائع بأنواعها، وخدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، الخدمات الائتمانية النقدية منها أو التعهدية، إضافة إلى المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.
 - كما عرفه بعض الكتاب هو حصول جميع افراد المجتمع في كل مكان وزمان على الخدمات المصرفية التي تلائم احتياجاتهم بجودة وأسعار مناسبة.
- وبالتالي فإن هذه الخدمات تقدم من خلال القنوات المصرفية المختلفة مثل المصارف، ودوائر توفير البريد ويمكن الحصول عليها ببسر وسهولة. لكي تكون لجميع افراد المجتمع فرصة للحصول على هذه الخدمات لادارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، ان توفر هذه الخدمات سيؤدي إلى عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأيّة رقابة أو إشراف دقيق لكي نضمن لهم عدم تعرضهم لحالات النصب والاحتيال ، او ان يحصلوا على الخدمات المصرفية بفوائد او عمولات مبالغ فيها فيما يطلق عليه اقتصاد الظل.
- وتتجلى أهمية الشمول المالي لدورها المهم في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة من جانب ، وتحقيق الاستقرار المالي الذي يسعى البنك المركزي العراقي له من جانب آخر.

زيادة أهمية الشمول المالي على المستوى الدولي

زاد الاهتمام الدولي بتحسين نسبة الشمول المالي ما بعد الازمة الاقتصادية التي حصلت عام 2007 ، وما نجم عنها من أزمات مالية ومصرفية واجتماعية ، إضافة الى تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي لتلك البلدان وبرزها ارتفاع نسبة البطالة بسبب انهيار الكثير من المؤسسات الإنتاجية والمصرفية وشركات التأمين وتأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي للعديد من

البلدان وابرزها ارتفاع نسبة البطالة بسبب انهيار الكثير من المؤسسات الإنتاجية والمصرفية وشركات التأمين . وتأثير ذلك على ارتفاع نسبة الفقر وازدياد حجم الفئات الاجتماعية الهشة اقتصاديا" وارتفاع مستوى الجرائم المالية والانحرافات الاجتماعية.

ولذلك وضعت البنوك المركزية والمؤسسات المالية خططاً لتطوير الشمول المالي السائد في بلدانها او الدول التي تعمل فيها ، ويتم من خلالها شمول كافة فئات المجتمع بالمنتجات المالية والمصرفية المتوفرة او التي سيتم طرحها في المستقبل ، وتختلف تجارب الدول في تحقيق الشمول المالي لكونها ترتبط بظروفها الاقتصادية ، وحجم العمق المالي لجهازها المصرفي ومستوى الوعي المصرفي لمواطنيها.

كما توسعت جهود بعض البلدان لتعمل على اعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة لهذا الغرض ، جزأت الى مجموعة من الخطط والبرامج المالية والمصرفية والإعلامية المتناسقة كما شرعت القوانين وأقرت الأنظمة والتعليمات التنظيمية لضمان نجاح هذه الاستراتيجيات .

اما عن مخرجات ذلك فتمثل بتقديم خدمات مالية ومصرفية حديثة معدة لتناسب دخول الغالبية العظمى من افراد المجتمع تعتمد على الادخار والتأمين ، ووسائل الدفع ، إضافة الى التمويل والاقراض الصغير والاصغر الذي يناسب احتياجات الفئات الاجتماعية.

كما تضمنت هذه الخطط الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية والمصرفية التي لا يمكن تحقيقها الا بالتعاون مع الجهات الحكومية وعلى راسها البنوك المركزية وشركات التأمين ، والأسواق المالية ، والشركات الادخارية كصناديق توفير البريد ، وذلك باستخدام وسائل الاعلام المتاحة كافة.

ويأتي ذلك بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من هذه البرامج ووصولها الى الفئات الاجتماعية المستهدفة مثل أصحاب المشاريع الصغيرة ، الشباب ، والنساء لغرض تمكينهم من اتخاذ القرارات المالية والإنتاجية السليمة .

ولاجل تعميق مفهوم الشمول المالي فقد خصص مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم (4/27) من كل عام يوما" للشمول المالي لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على تطوير خدماتها ، وتقديم المزيد من المنتجات المصرفية والمالية المناسبة لتحسين دخول الفئات العظمى من المجتمعات العربية .

وتشير الإحصاءات الصادرة من المنظمات المالية الدولية ان ما يقارب 69% من السكان البالغين ، أي ما يوازي (3.8) مليار انسان يمتلكون حسابات لهم في المصارف العاملة في مختلف بلدان العالم ، وتختلف هذه النسبة ما بين البلدان ويرتبط ذلك بالتصنيف الاقتصادي للدول (الصناعية ، المتقدمة ، النامية) ومستوى تطور الأجهزة المصرفية العاملة فيها ، إضافة الى عدد من الخدمات المصرفية والمالية المتوافر لديها ، بما فيها وسائل الدفع الالكتروني .

ومع ذلك فما زال هناك قرابة (1.7) مليار انسان بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية ، يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية المقدمة في بلدانهم بسبب عدم امتلاكهم الحد الأدنى من شروط التعامل مع المصارف*.

اما في العراق فقد وضع البنك المركزي العراقي ضمن ستراتيجية للاعوام 2016-2020 توجهات كثيرة يأتي من بينها توسيع وتطوير نسبة الشمول المالي في العراق واضعا " نصب عينيه مسائل كثيرة أولها تعريف الشمول المالي بعدد المتعاملين مع المصارف سواءا " اكانوا من زبائن الدائمين او من مراجعيها الآخرين الذين يرغبون في الحصول على بعض الخدمات المقدمة من قبلها ، وثانيهما العمل بشكل حثيث ومتواصل على رفع نسبة الشمول المالي البالغة حاليا " 11% ، وهي نسبة متواضعة قياسا " بالنسب التي حققتها الكثير من الدول الأجنبية والعربية والدول المجاورة للعراق . ويعود تدني هذه النسبة الى ثلاثة أسباب وهي

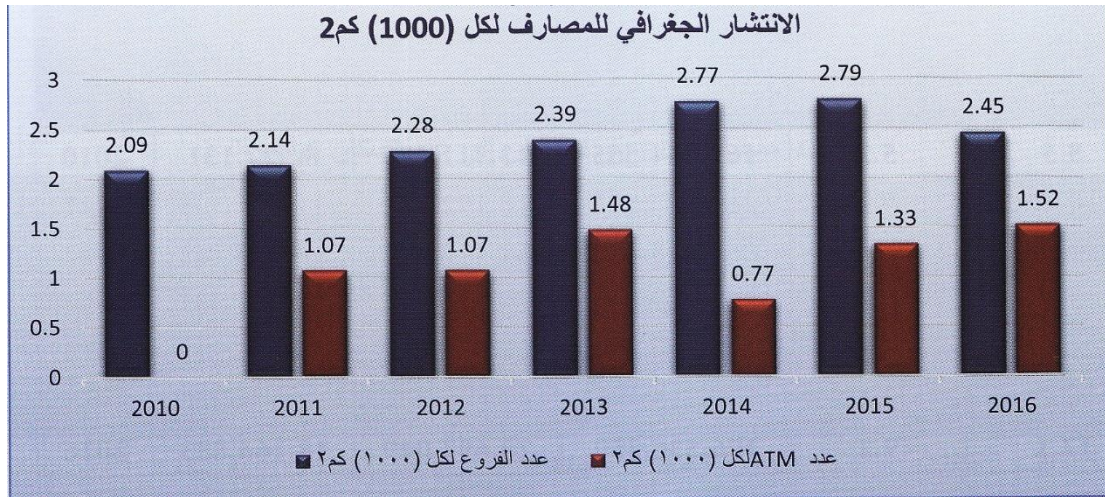
1- انخفاض نسبة الكثافة المصرفية منذ سنوات طويلة لتبلغ حاليا " قرابة فرع مصرف واحد لكل (35,500) نسمة عام 2016 ، بعد ان كانت عام 2003 قرابة مصرف واحد لكل (75000)* نسمة بسبب تخلف الآليات والتقنيات في القطاع المصرفي ، وعدم توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها في أوسع رقعة ضمن الرقعة الجغرافية للعراق ، علما " بأن النسبة المعيارية العالمية فرع واحد لخدمة كل عشرة آلاف نسمة وكما مبين في الجدول الاحصائي الخاص بالانتشار المصرفي ادناه.

- التقرير السنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2016.
- التقرير السنوي المالي لعام 2016 الصادر عن قسم الاستقرار المالي والنقدي في البنك المركزي العراقي

الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي

(لكل 100 ألف نسمة)

السنوات	عدد البالغين (ألف نسمة) (15 سنة فأكثر) (1)	عدد ATM (2)	عدد نقاط الدفع (كي كارت) (3)	نسبة * (1/2)
2011	19929	467	50000	2.3
2012	20569	467	50000	2.2
2013	21227	647	30000	3.1
2014	21926	337	30000	1.5
2015	22082	580	30000	2.6
2016	22654	660	30000	2.9



2- ارتفاع معدل البطالة بسبب عدم توفر فرص عمل كافية للشباب من الرجال والنساء القادرين على العمل ما بعد عام 2003 بسبب تدمير الكثير من المصانع والمزارع والشركات العامة والخاصة. حيث وصل متوسط معدل البطالة الى قرابة (19%) من مجموع السكان ، إضافة الى عدم إيلاء القطاع الخاص لدوره المهم باعتبار القطاع القادر حالياً "ومستقبلاً" في تطوير الاقتصاد الوطني ، وعدم قيام الحكومة بتشغيل القوانين الخاصة به مثل (قانون حماية المنتج الوطني، وقانون منع الإغراق السلعي ، وقانون التعرفة الكمركية ، وقانون حماية المستهلك ، ونظراً لارتفاع نسبة البطالة فانها اثرت بدورها على انخفاض نسبة المتعاملين مع المصارف ، فالإنسان العاطل لا حاجة له للتعامل مع المصارف سحباً او ايداعاً" ، إضافة الى عدم قدرته في توفير متطلبات الحصول على القروض المصرفية.

3- ارتفاع نسبة الفقر حسب المؤشرات الإحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية . ويعود ذلك الى الحروب والحصار المفروض على العراق ، وتدمير البنية التحتية من مصانع ومنشآت اقتصادية زراعية وصناعية وتجارية وخدمية، وبلغ متوسط نسبة الفقر ونسبة البطالة .

كما يعكسها الجدول الاحصائي الصادر من دائرة الإحصاء والأبحاث
كما مبين ادناه:

السنة	نسبة الفقر بـاستثناء كوردستان	فجوة الفقر	نسبة البطالة	اجمالي عدد فروع المصارف
2014	30%	6.6%	12.7	1047
2015	31%	-	-	854
2016	-	-	-	866
2017	25%	-	-	859
2018	22.5%	-	19	-

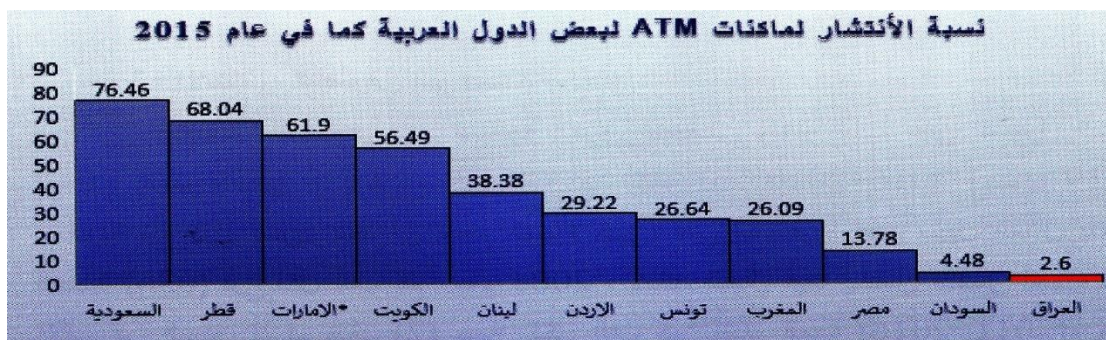
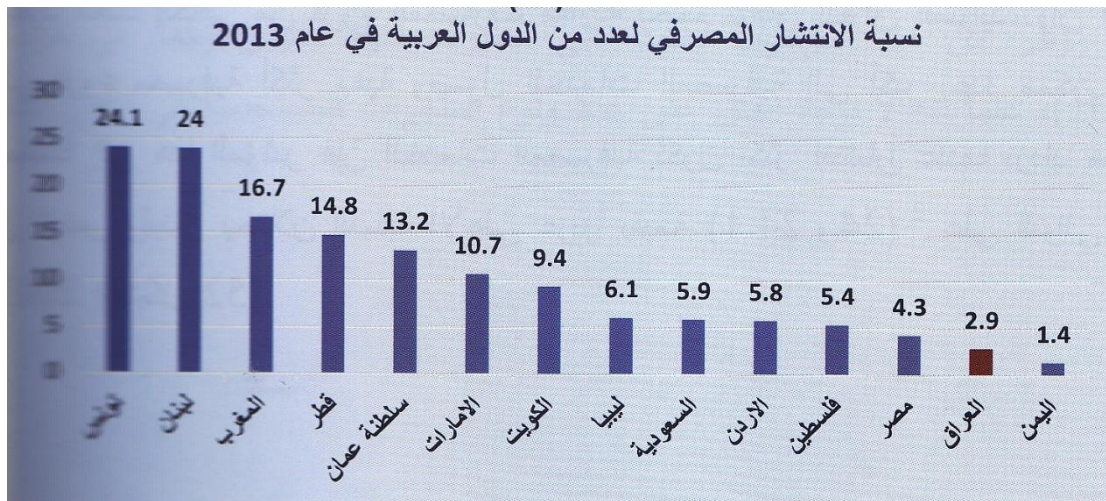
وتركزت في محافظات ذي قار ، السماوة ، البصرة ، بابل ، الموصل، الرمادي ، وصلاح الدين حيث بلغت قرابة 47% من اجمالي السكان أي ما يقارب 15 مليون انسان . وان ارتفاع هذه النسبة أدى الى عدم قدرة الفقراء في التعامل مع المصارف سواء لفتح حسابات لديها هم ليسوا بحاجة لها، او الاقتراض منها لعدم قدرتهم على ذلك الامر الذي انعكس وساهم في انخفاض نسبة الشمول المالي .

• يعود ذلك الى تدمير (121) فرعاً تابعة للمصارف سيطر داعش عليها في محافظات (نينوى ، الانبار، صلاح الدين) عام 2014- 2017

4- بدأ البنك المركزي العراقي ومنذ عام 2008 بدراسة هذه الظاهرة وتولد لدى القطاع الخاص فكرة تطوير وسائل الدفع ، وتسهيل عمليات اجراء الصفقات وابراء الذمم باستخدام أدوات الدفع الالكتروني من خلال انشاء الشركة العالمية (كي كارد) والتي ساهم فيها مصرفي الرافدين والرشد بنسبة 30% من رأسمالها ومنح البنك المركزي العراقي إجازة لها لممارسة أعمالها لخدمة أكبر شريحة من شرائح المجتمع العراقي وهم المتقاعدون حيث يبلغ عددهم حالياً قرابة ثلاثة ملايين وربع مليون مليوني متقاعد* كانوا يعانون كثيراً في الحصول على رواتبهم التقاعدية من خلال فروع مصرفي الرافدين والرشد لهذا الغرض ، البالغ عددها قرابة (150) فرع من مجموع فروع المصرفين البالغة (350) فرع حتى عام 2008. حيث كانت إجراءات صرف الرواتب روتينية وتستخدم فيها الأساليب المصرفية المتخلفة، كما تعرض الكثير من المتقاعدين الى عمليات إرهابية بتفجير الإرهابيون لأنفسهم على الطوابير الواقفة لساعات طويلة امام أبواب المصارف لاستلام رواتبهم المنخفضة القيمة التي لا تغطي متطلبات معيشتهم. كما ان تأسيس هذه الشركة ساهم في توفير الوقت والجهود امام شريحة المتقاعدين، وموظفي المصارف على حد سواء.

حيث ان حامل بطاقة الراتب يستطيع ان يحصل من خلالها على راتبه من مئات المنافذ المنتشرة في انحاء العراق، ليلا ونهاراً" ببسر وسهولة وامان دون التعرض لمخاطر الابتزاز او الأذى وبعمولة بسيطة ومنخفضة .

كما يستطيع المتقاعدون المقيمون خارج العراق من الحصول على رواتبهم بالدولار من فروع مصرفي الرافدين ولتسهيل عمليات الدفع بشكل عام فقد قام البنك المركزي العراقي بتطوير نظام المدفوعات لديه المؤسس منذ عام 2006 من خلال استحداث برامج للمدفوعات تساعد في تطوير وسائل وأدوات الدفع، كما عمل على منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الالكترونية وأخرى مختصة بعمليات التحصيل ومثلها لمعالجة البيانات، والسماح للمصارف بنشر أجهزة الصراف الآلي، ومنح اجازات لشركات الدفع باستخدام أجهزة الموبايل وفق أحدث الأنظمة الالكترونية المستخدمة عالمياً". والجدولين التاليين يوضحان انتشار الصرافات الآلية ونقاط البيع:



• التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2016 الصادر عن قسم الاستقرار النقدي والمالي / البنك المركزي العراقي

كما سمح لشركات الدفع الالكترونية للقيام بمهام الدفع والتحويل والتسوية ، ونظرا " لتشعب هذه المهام فقد انشأ البنك المركزي العراقي أخيرا " مجلس للمدفوعات للقيام بمهمة وضع الخطط والبرامج وتطوير وسائل الدفع لخدمة المتطلبات الحالية والمستقبلية لخدمة المجتمع العراقي بشكل عام .

كما ان المشروع الذي تبناه البنك المركزي العراقي بتوطين رواتب موظفي الوزارات والدوائر الحكومية والشركات العامة ، والذي بدا البنك بتطبيقه لموظفيه البالغ عددهم قرابة 2600 موظف حيث تم اختيار الموظفين لسبعة مصارف عاملة في العراق حكومية وخاصة وفروع المصارف الأجنبية ، كما اعدت الدائرة القانونية نموذج عقد استرشادي يمكن للدوائر والوزارات استخدامه ، وتترك حرية اختيار المصرف لموظفي الدائرة نفسها.

ولغرض نجاح هذه العملية فقد اعد البنك المركزي تعليمات تنظيمية أرسلت للمصارف ونشرها على موقعه الالكتروني تضمن حقوق المصرف والجهة الموطنة رواتبها لديه، وقد اشترطت بعض الوزارات على المصارف تخفيض عمولة الدفع لراتب الموظف لادنى درجة ممكنة ، مع إمكانية حصول الموظفين على قروض من المصرف ذاته مما يساهم مستقبلا " في تحسين نسبة الشمول المالي بدرجة اعلى يتوقع ان تبلغ 20% عام 2020، مع زيادة نسبة الإقراض المصرفي ، وانخفاض نسبة القروض المشكوك في تحصيلها ، الى جانب زيادة الوعي المصرفي لدى شرائح اجتماعية كبيرة من خلال استخدام أدوات الدفع الالكتروني الحديثة . كما وضع البنك درجة لتقييم المصرف الذي يقوم بتوطين عدد اكبر من رواتب موظفي القطاع العام والمختلط والخاص لديه ليصل عدد الموطنة رواتبهم من هذه الشريحة قرابة (200) الف موظف حتى مايس 2018.

وبالنظر لكون عملية نسبة الشمول المالي ترتبط بتطوير أدوات ووسائل الدفع فقد قامت دائرة المدفوعات في هذا البنك باتخاذ الاجراءات التالية :

-تفعيل الرقم الحسابي الدولي الموحد IBAN على نظام المدفوعات حيث يعرف على انه الرقم الدولي للحساب المصرفي والمبني على المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب المصرفي وهو تنميط خاص بارقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدميه التحقق من صحة رقم الحساب المحول له، وتم توجيه

المصارف باعتماد الرقم الحسابي الموحد في التحويلات الداخلية ابتداءاً من تاريخ 2017/1/2 بموجب كتابنا المرقم بالعدد 1522/23 في 2016/12/28.

-البعد بالعمل لتقييم وجاهزية نظام المدفوعات العراقي بما يتلائم مع المعايير الدولية pfmis للبنك الدولي للارتقاء بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الاتفاقية مع البنك الدولي والتي تعنى بأنظمة الدفع الالكترونية في العراق وتم عقد ورش عمل لتقييم الانظمة من الناحية التنظيمية والقانونية والفنية ووضع خطة زمنية للمشروع.

-تنفيذاً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار 313 لسنة 2016 نحوالتحول من النقد الى الدفع الالكتروني بكافة ادواته والسرعة في انجاز المعاملات وتطوير عمل الوزارات والمؤسسات كافة وتحويل نظام الرواتب الى الموظفين المدنيين بضمنها المخصصات والمنافع الى نظام الكتروني ومن هذا المنطلق تم اختيارالبنك المركزي ووزارة الصحة للبدء بمشروع دفع رواتب الموظفين المدنيين ومن ثم التعميم على باقي وزارات الدولة كافة خلال 2017 ، وقد قام البنك باختيار مجموعة من المصارف (العراقي للتجارة، اشور، التنمية الاهلي، بغداد، الشرق الاوسط، وبنك عودة) حسب التقييم الفني والمالي الذي قام به هذا البنك وتم فتح حسابات لموظفي البنك المركزي لدى المصارف اعلاه والاتفاق على تنصيب اجهزة الصراف الآلي لكل مصرف في موقعي البنك (الرشيد والجادرية).

- على مستوى الانظمة :

- نظام الدفع بالتجزئة IRPSI

- نظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS

- نظام المقاصة الآلي ACH

- نظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد IBCS

ونظراً لأهمية الشمول المالي فقد شكل البنك المركزي لجنة دائمة تكون مهمتها وضع الاطار التنظيمي لهذه المهمة واعدت الدائرة القانونية نموذج عقد يمكن الاسترشاد به عند توقيع العقد بين الوزارة والدائرة او الشركة وبين المصرف يضمن حقوق الطرفين ، كما حددت نسبة مالية من حساب المصرف الموطن لرواتب منتسبي الجهات المذكورة يتم الاحتفاظ به كتأمينات في البنك المركزي لضمان سلامة وجودة هذه الخدمة .

ولغرض تحفيز المصارف فقد وجه معالي المحافظ كتاب شكر وتقدير يحمل الرقم 729/23 والمؤرخ في 2018/4/30 صادر من دائرة المدفوعات باعتبارها الجهة المنفذة لهذا المشروع وجه

للمصارف المشاركة بهذا المشروع ثمن فيه الجهود المبذولة للمشاركة الفاعلة في مشروع توطين الرواتب من الناحيتين التقنية والتنظيمية ، واعتمادها لمبدأ المناقصة المهنية في تقديم العروض والخدمات والإبقاء على حق الموظف في اختيار المصرف المناسب له ومشددًا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية المرتبطة بها البطاقة المصرفية المدينة على وفق ما جاء بقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم 281 لسنة 2017.

كما شكل مجلس الوزراء لجنة مقرها في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاشراف والمتابعة لهذا المشروع، ومعالجة المشاكل التي تواجه تنفيذه.

ويشارك في مشروع توطين الرواتب مصارف (الرافدين ، الرشيد ، العراقي للتجارة ، الصناعي ، آشور الدولي ، العراقي الإسلامي ، الأهلي العراقي ، أبو ظبي الإسلامي ، بغداد ، بيبيلوس ، الشرق الأوسط، الاعتماد الإسلامي ، الخليج ، الجنوب الإسلامي ، جيهان ، مصرف الموصل).

كما يعد مشروع البنك المركزي العراقي للاقراض الصغير ، والاقراض المتوسط اهم مشروعين طرحهما البنك بهدف تمكين الصناعيين والزراعيين وأصحاب المشاريع ، إضافة الى الفئات الفقيرة في المجتمع من الحصول على القروض الميسرة لآجال مقبولة، وبأسعار فائدة مناسبة والامر الذي سيجتري عليه إيجابيات عديدة أولهما زيادة نسبة الشمول المالي ومعالجة البطالة وتوفير فرص العمل ، وتحسين مستوى الوعي المصرفي والاستثماري ، إضافة الى زيادة نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي البالغة حالياً "قاربة (9.8%) ، وبالرغم من ان مصلحة المصارف كانت تتعارض مع توجهات هذا المشروع لعدة أسباب أبرزها سعر الفائدة الميسرة، والتزامها بإعادة المبالغ المخصصة لها من المشروعين في الفترة الزمنية المحددة ، وتوجه غالبية المصارف لاستخدام مواردها لتلبية متطلبات الحصول على الدولار من خلال نافذة العملة ، والحصول على عوائد جيدة تفوق العوائد المتوقعة من منح القروض، فضلاً عن بعض الممارسات التي اتخذتها دوائر الدولة في عدم ضمان موظفيها المقترضين ، والضامنين (الكفلاء) لطالبي مثل هذه القروض ، إضافة الى قرار لجنة الكفالات السيادية في مجلس الوزراء (لجنة الكفالات السيادية) في مجلس الوزراء المبلغ للبنك المركزي العراقي والمتضمن (الغاء الكفالات السيادية المعطاة على مبادرة البنك المركزي) في مجال مشروعية للاقراض الصغير والمتوسط من

خلال المصارف الحكومية والخاصة . الأمر الذي أدى بهذا البنك
إيقاف تمويل كل من المصرف الصناعي والمصرف الزراعي التي
تعاني من التخلف التقني وحتى اشعار آخر كما جاء في كتاب
دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم 1526/6 في
2018/5/27.

مما أدى الى تعثر هذين المشروعين الأمر الذي دعى إدارة البنك
المركزي الى معالجة المشاكل المذكورة وتوفير الظروف المناسبة
لذلك .

الاستنتاجات

- 1- ان انخفاض نسبة الشمول المالي متمثلة باستبعاد عدد كبير من افراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بشكل عام .
- 2- ان تحقيق الشمول المالي والارتقاء به سوف يضمن تحسين القدرة المالية والمصرفية المناسبة لقدرات فئات المجتمع واحتياجاتها ، ومن امثلتهم محدودى الدخل ، والنساء الارامل ، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وحتى الشباب والأطفال .
- 3- يضمن الشمول المالي ان كافة الفئات المذكوره ستحصل على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتها وظروفها الاقتصادية ، وان هذه العملية ستؤدي لاحقا " لارتفاع دخولهم ، وخفض مستوى البطالة المتفشية بينهم وانعكاس ذلك على خفض مستوى الجرائم مما يساعد في تحقيق السلم الاجتماعي.

التوصيات

لكي يستطيع العراق في تحقيق مستوى اعلى من الشمول المالي ينبغي القيام بالآتي :

1- اعداد دراسة موسعة تشمل جميع افراد المجتمع للتعرف على هل ان الخدمات المصرفية والمالية المتوفرة كافية لافراد المجتمع ام لا ؟ ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين هما :

أ- قيام وزارة التخطيط باعداد مسح شامل لهذه الخدمات وللنفقات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة في انحاء العراق كافة. وهل ان الخدمات كافية او تحتاج الى المزيد منها بعد توفر الأموال اللازمة لاجراء ذلك.

ب- قيام البنك المركزي والدوائر والجهات الاخرى كدائرة البريد ، رابطة المصارف ، سوق العراق للأوراق المالية ، ومنظمات التمويل الأصغر باجراء هذا المسح ووضع الحلول المناسبة على مستوى زمني ملائم.

2- بذل جهود اكبر لحماية المستهلك لضمان حصوله على الخدمات المصرفية ببسر وسهولة وباسعار مناسبة .

3- التأكيد على حصول زبائن المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على خدمات ومعاملة عادلة وشفافة وبكلفة مناسبة.

4- تزويد الزبائن بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعاملهم مع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية.

5- توفير المزيد من الخدمات الاسترشادية التي يحتاجها جمهور المتعاملين مع هذه المؤسسات .

6- الاهتمام بشكاوى الزبائن والتعامل معها بحيادية تامة بغية حلها .

7- الإبقاء على حق الموظف في اختيار المصرف الذي يرغب في توظيف رواتبه لديه دون أية ضغوط يمكن ان يتعرض لها من المسؤولين المرتبط بهم اداريا" .

8- حث المصارف على تقديم الحوافز المناسبة لتطوير هذا المشروع من خلال تخفيض العمولة التي يتقاضاها عن خدمة التوظيف، ومنح قروض ميسرة تعادل ضعف المتبقي من راتب الموظف الموطن لديه، وتلبية طلبات الموظفين الراغبين من الحصول على الدولار لأغراض السفر او العلاج أو لأداء فريضة الحج أو العمرة واعتبار هذه الطلبات ضمن طلبات الزبائن المقدمة للمصارف.

المصادر

- 1- أوليات اللجنة المكلفة لتوطين الرواتب في المصارف.
- 2- النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط.
- 3- النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي.
- 4- تقرير عن واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2008 معد من قبل السيد محمد ناصر إسماعيل وآخرون - مجلة التقني، البحوث الإدارية، المجلد 21، العدد 6 لعام 2008.
- 5- التقرير السنوي للاستقرار المالي لسنة 2016 الصادر عن قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي.

أسار //

2018/7/2